

د. القطارين يؤكد دعم الحكومة لجهود تعزيز الاستثمار في بورصة عمان وإعادة تنشيط السوق المالي

كانون الأول 20، 2020

خلال زيارته لبورصة عمان وهيئة الأوراق المالية

د. القطارين يؤكد دعم الحكومة لجهود تعزيز الاستثمار في بورصة عمان وإعادة تنشيط السوق المالي

أكد وزير العمل وزير الدولة لشؤون الاستثمار الدكتور معن القطارين دعم الحكومة لجهود تعزيز الاستثمار في بورصة عمان وإعادة تنشيط السوق المالي، ولجهود مؤسسات سوق رأس المال الوطني لتعزيز المناخ الاستثماري في البورصة وتنفيذ خططها الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه سيتم قريباً إيجاد النليات الكفيلة بتحقيق هذا التوجه بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة بالسوق، والعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليل العقبات أمام تعزيز نشاط البورصة، ذلك لأن تعزيز الاستثمار بأشكاله وأنواعه كافة هو أحد الأولويات التي تعمل الحكومة على تحقيقها وبتوجيه من جلالة الملك ومتابعة حثيثة من رئيس الوزراء وضمن استراتيجية ورؤية واضحة، وبها يساعدنا على تجاوز النوضاع الصعبة التي أوجدتها أزمة كورونا وغيرها من النزمات التي مرت على المنطقة وبها يحقق النهداف المرجوة.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها وزير العمل صباح اليوم لمؤسسات سوق رأس المال الوطني بحث خلالها مع المسؤولين من هيئة الأوراق المالية، وبورصة عمان، ومركز إيداع الأوراق المالية، وممثلين عن قطاع سوق رأس المال الوطني الفرص والتحديات التي تواجه مؤسسات السوق بشكل عام وبورصة عمان بشكل خاص، وبحث أهم الاقتراحات التي تساهم في مواجهة هذه التحديات والنهوض من جديد بسوق رأس المال الوطني باعتباره أحد أهم المرافق الاقتصادية التي تعمل على توفير السيولة وحشد الهدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشاريع الاقتصادية وخاصة الكبرى منها في القطاعين العام والخاص، بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وأوضح د. القطارين أن النيام القادمة سوف تشهد ترجمة واقعية لهذا الاهتمام الحكومي لدعم توجهات هيئة الأوراق المالية ومؤسسات السوق والبورصة، وتعزيز تنافسية السوق المالي وفرص الاستثمار فيه، وتعزيز ثقة المستثمرين بالبيئة التشريعية والاستثمارية، وتجاوز التحديات التي تواجه البورصة، لها من دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار.

وأبدى الوزير تقديره للتطور الذي شهده سوق رأس المال الوطني على صعيد تطوير التشريعات والنظمة الإلكترونية وتطبيق قواعد حوكمة الشركات التي ساهمت في تحقيق قفزات كبيرة لمرتبة الأردن في تقرير مهارة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. وأشار إلى أهمية تطبيق الخطط الاستراتيجية التي تهت الإشارة إليها من قبل مؤسسات السوق لتطوير الأطر التشريعية والفنية فيه وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية ضمن جدول زمني وإطار تنفيذي قابل للقياس، سوف يؤدي إلى تعزيز مسيرة التطور لهذا السوق ويحقق أهداف هذه المؤسسات.

كما أشار إلى أن إطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصة واعتماد كآلية حصرية للإفصاحات والخدمات للجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية والذي يمثل خطوة مهمة ضمن نهج تعزيز التحول الإلكتروني من قبل هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان بما ينسجم مع توجه الحكومة لتطبيق الحكومة الإلكترونية وتحسين الأداء والخدمات المقدمة وخاصة لجمهور المستثمرين المحليين والنجانبيين وباللغتين العربية والإنجليزية، الأمر الذي يعكس التطور والتقدم نحو تحقيق المزيد من مقومات الثقة في السوق وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأوضح د. القطارين أنه تم تكليفه من قبل رئيس الوزراء بإعداد دراسة شاملة عن واقع الاستثمار بكافة قطاعاته ومنها قطاع سوق الأوراق المالية وطلب من مؤسسات السوق وممثلي القطاع إعداد هذه الدراسة وتضمينها مقترحات متكاملة عن سوق رأس المال والتحديات التي

من جانبه استعرض رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الدكتور ليث العجلوني الإنجازات التي قامت بها الهيئة ابتداءً بصياغة قانون الأوراق المالية الذي جاء ليحدث نقلة نوعية في سوق رأس المال الوطني حيث عهد للهيئة بمقتضاه بالصلاحيات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية على سوق رأس المال الوطني بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق وزيادة الثقة به وتعزيزه لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية. كما نوه د. القطامين إلى الاهتمام الكبير الذي أولته الهيئة بتطوير البنية التشريعية المتعلقة بسوق رأس المال بشكل يكفل ضمان تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ودراسة وتطوير تلك التشريعات بشكل مستمر لضمان مواءمتها ومواكبتها لتطور سوق رأس المال ومراقبة التزام كافة الجهات ذات العلاقة بتطبيق هذه التشريعات، حيث أسهمت تلك التشريعات في توفير سوقاً هائلاً قوياً مهتماً من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والعدالة والكفاءة وتحقيق سيادة القانون وقواعد الحوكمة.

وأكد د. العجلوني أن النزاهات المتعاقبة في الإقليم والعالم والتي انعكست آثارها بصورة مباشرة على المؤشرات الاقتصادية في المملكة بشكل عام، وعلى مؤشرات سوق رأس المال، بشكل خاص وأدت بالنتيجة إلى تراجع أداء هذا القطاع، مبيّناً أن سوق رأس المال، حاله كحال بقية القطاعات الاقتصادية، تأثر بشكل كبير جراء تبعات جائحة كورونا.

وقال أن هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان والقانونيين على سوق رأس المال والشركاء فيه استطاعوا بجهود تضافرية الحفاظ على السوق المالي ومقوماته على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والصحية التي تلقي بظلالها على الصعيدين المحلي والدولي. وأضاف أن التعاون وتبادل الخبرات والعمل بروح الفريق الواحد والتنسيق مع جهات سوق رأس المال المختلفة والحرص الدؤوب على مشاركتهم في الخطط والمشاريع المستقبلية سيظل رسالةً لعمل الهيئة وعنواناً لدورها المستقبلي.

وتطرق إلى ما تكف عليه الهيئة حالياً بالتشارك مع القانونيين على سوق رأس المال والجهات الحكومية المختلفة على تحقيق وإنجاز عدد من المشاريع ووفقاً لجدول زمنيّ معلن، يضمن تنظيم وتطوير سوق رأس المال الوطني وتحقيق العدالة والكفاءة والشفافية، منها: مشروع تعديل قانون صكوك التمويل الإسلامي، ومشروع دراسة ترخيص صانع السوق، ومشروع إصدار أدوات مالية جديدة كأصدار أسهم بخصائص وحقوق مختلفة، ومشروع دراسة توسيع الهياكل المسموح بتأسيسها لصناديق الاستثمار المشترك، ومنها الهزايا الضريبية، ومشروع شراء نظام جديد للرقابة على التداول في البورصات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى مشروع تعديل تعليمات مركزية المخاطر، ومشروع تعديل نظام الترخيص والإعتماد، ومشروع تفعيل تعليمات إيصالات إيداع الأوراق المالية، ومشروع تفعيل عمليات الإقراض والإقتراض بالأوراق المالية باستخدام عمليات البيع على المكشوف، فضلاً عن مشروع توسيع تعامل شركات الخدمات المالية عن بعد، ومشروع تعديل تعليمات إصدار الأوراق المالية لتوسيع خيارات الإكتتاب وتوسيع خيارات التسجيل وجعلها أقصر وقتاً، ومشروع إعادة تصنيف بورصة عمان على مؤشر (MSCI) International (Morgen Stanly Capital) من سوق نامي إلى سوق ناشئ، ومشروع إعداد نظام عرض التملك العام، ومشروع برنامج للتواصل مع الشركات العالمية الناجحة والشركات الحكومية لإدراجها في بورصة عمان.

واختتم د. العجلوني حديثه بقوله بأن الهيئة إذ تقدّر رعاية الحكومة ومثلة بوزير العمل لهذا اللف وإنها تطمح بإيلاء هذا القطاع مزيداً من الاهتمام ليتوَكّن من مواجهة التحديات والنهوض بسوق رأس المال الوطني ليتوَكّن سوق رأس المال من إنجاز مشاريعه الطموحة وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية.

من جهته ثمن رئيس مجلس إدارة بورصة عمان الدكتور كمال القضاة زيارة الوزير باعتبارها ترسل رسالة إيجابية وهامة إلى السوق وجمهور المستثمرين، وقدم موجزاً عن دور البورصة الهام والنسائي في الاقتصاد الوطني كونها تعتبر المرآة التي تعكس أدائه، حيث تقوم البورصة بالعديد من الوظائف المتمثلة بتمثية الادخار وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى تحول بورصة عمان في 20 شباط 2017 إلى شركة مساهمة عامة هادفة للربح مملوكة بالكامل للحكومة، الأمر الذي من شأنه تعزيز المنفعة الاقتصادية التي تقدمها للاقتصاد الوطني، ويُمكّنها من تقديم خدمات أفضل والدخول في اتفاقات وشراكات استراتيجية إقليمية و/أو دولية بما يحقق المنفعة للبورصة.

وتطرق د. القضاة في حديثه إلى ما تعرضت إليه البورصة خلال الفترة التي تلت النزمة العالمية إلى العديد من الظروف والتحديات وأخرها جائحة كورونا مما ترك أثراً واضحاً على مؤشرات أداء البورصة. كما لخص ما تحتاجه البورصة لإعادة تنشيطها والتخفيف من أثر التحديات والظروف الاستثنائية التي تواجهها، مشيراً إلى أهمية تعزيز الاهتمام الحكومي والذي من شأنه أن يبيث رسائل الطمأنينة إلى المستثمرين المحليين والأجانب، ويسهم في اكتساب ثقتهم بالسوق، وبتخفيض كلف الاستثمار في السوق، لتعزيز تنافسية السوق مقارنة مع الأسواق المجاورة وجذب الاستثمارات وبالتالي رفع مستوى السيولة في السوق، إلى جانب تعزيز الاستثمار المؤسسي في البورصة، من خلال منح الحوافز الضريبية لصناديق الاستثمار وغيرها من الجهات التي تمتلك السيولة، بالإضافة إلى الحاجة إلى مشاركة المؤسسات الوطنية مثل البنك المركزي ومؤسسة الضمان الاجتماعي، ودائرة مراقبة الشركات وكافة الجهات الوطنية ذات العلاقة من ومشاركتهم في تطوير ودعم سوق رأس المال الوطني، وضرورة منح البورصة الاستقلال المالي والإداري الحقيقي لتتمكن من تحقيق أهدافها. وقد استهل الوزير زيارته إلى مؤسسات السوق بقرع الجرس إيذاناً بافتتاح جلسة التداول لهذا اليوم والتي شهدت إطلاقاً لنظام الإفصاح الإلكتروني XBRL.

